معهد التخطيط القومى

# سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

## رقم ( ٢١٤ )

# السياسات الزراعية المستقبلية لمصر
# فى ضوء المتغيرات المحلية و الإقليمية

أغسطس ٢٠٠٩

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم ( ٢١٤ )

# السياسات الزراعية المستقبلية لمصر
# فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية

أغسطس ٢٠٠٩

# السياسات الزراعية المستقبلية لمصر
# في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية

الباحث الرئيسى

أ.د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب

مركز دراسات الاستثمار

وتخطيط وإدارة المشروعات

٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

# تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

**مدير المعهد**

**أ.د. فادية محمد عبد السلام**

# السياسات الزراعية المستقبلية لمصر
# فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية


## المستخلص:

رصدت الدراسة ملامح السياسات الزراعية الراهنة لمعرفة جوانبها الايجابية والسلبية وكذلك التعرف على القيود التى تواجه القطاع الزراعى سواء الموردية أو غير الموردية، وذلك بهدف الاستفادة منها فى وضع بعض المقترحات والرؤى المستقبلية للسياسات الزراعية المختلفة، فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية الحالية. وتظهر الدراسة انخفاض حجم الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع الزراعة فى السنوات الأخيرة ، لذا اقترحت زيادتها لتنمية هذا القطاع الرائد فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأوصت بضرورة إنشاء الصندوق الزراعى للتنمية لصالح صغار المزارعين لمواجهة الآثار السلبية لعملية تحرير الزراعة. كما اقترحت الدراسة تعديل التركيب المحصولى والفصل بين عمليتى الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلى (تغذية وتوفير مخزون استراتيجى – احتياجات التصنيع) والإنتاج للتصدير. وفى هذا الصدد تم اقتراح تركيبين محصوليين ، يهدف الأول لزراعة ٣ مليون فدان قمح و٠,٦ مليون فدان قطن طويل التيلة و١,٥ مليون فدان ذرة شامى، وإحلال البنجر بديلاً للقصب فى ٤٥٠ ألف فدان والأرز فى مليون فدان والمحاصيل الزيتية فى ٠,٥ مليون فدان. أما الثانى فيهدف لزراعة ٣,٥ مليون فدان قمح و٠,٦ مليون فدان قطن ونحو ١-١,٥ مليون فدان أرز و٢ مليون فدان ذرة شامى و٢٥٠ ألف فدان للبنجر و٢٠٠ ألف فدان للقصب و٥٠٠ ألف فدان محاصيل زيتية. ولأجل تطوير القطاع الزراعى تم اقتراح نموذج لكيفية إدارته تحت مسمى المجلس الزراعى.

ولتنمية الإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعى تم اقتراح بعض السياسات الزراعية منها تعديل أنظمة دعم المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج لصالح الفئات الفقيرة، وضرورة تفعيل دور صناديق موازنة أسعار المنتجات الزراعية وتطوير المؤسسات والهياكل الزراعية الداعمة (إرشاد – بحوث – تعاونيات – بنك التنمية والائتمان الزراعى)، وكذا تطوير الجهاز التسويقى من خلال هيكل مقترح له ورؤية مستقبلية لجهاز معلومات تسويقية ونشر الأسعار الزراعية. هذا بالإضافة لاقتراح إقامة التجمعات الصناعية الزراعية والتعاقد المسبق بين المنتجين الزراعيين والمنشآت الصناعية لتحديد حجم الإنتاج وكيفية الاستفادة منه، مع الاهتمام بجودة وسلامة المنتجات المصنعة لتحقيق الأمن والسلامة الصحية للمواطنين وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية دوليا، وبالإضافة إلى ذلك وضعت الدراسة بعض السياسات المقترحة لكيفية الاستفادة من الاتفاقيات التجارية بهدف تنمية الصادرات الزراعية المصرية وزيادة قدرتها التنافسية.

وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة دعم جهاز الإرشاد الزراعى للربط بين مصالح المنتجين الزراعيين والمؤسسات الزراعية، مع تهيئة البيئة المحلية لتحقيق التنمية الزراعية من خلال تفعيل دور شركاء التنمية الثلاثة (الحكومة – القطاع الخاص – المجتمع المدنى) بالطرق الموضحة بالدراسة .

# Future Agricultural Policies under Domestic and Regional Changes


## Abstract:

The study aims at reviewing the current agricultural policies and highlighting their major positive and negative effects in order to formulate a vision for the agricultural sector taking into account the changes in the surrounding environment on international, regional, and domestic level. The study came up with some suggestions that may help enhance the agricultural sector in Egypt they include different new policies in areas such as investment, production, consumption and marketing policies, as well as subsidized inputs .The study conclude with some recommended tools and means to accelerate the development of the agricultural growth in Egypt;

First, the government should increase its investment in the sector.

Second, an agricultural development fund must be established to help small farmers.

Third, it proposes a model of management for the sector (the agricultural council).

Fourth, restructuring the system of subsidies of both raw materials and finished products.

Fifth, the establishment of a marketing agency as well as an information agency for the sector that publish regular reports on agricultural prices.

Sixth, the establishment of an Agro-Industrial complexes.

Seventh, the enforcement of quality control standards and exerting immediate efforts to help in the development of logistics.

Finally, upgrading the domestic environment for the development of the agricultural sector through strengthening the role of the participatory development partners in the society (Government-Civil society-Private sector).

فريق البحث :

(أ) من داخل المعهـــد:

١- أ.د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب (باحث رئيسى)

٢- أ.د. سعد طـــه علام (مستشار البحث)

٣- أ.د. ممدوح الشرقاوى

٤- أ.د. محمد سمير مصطفى

٥- أ.د. سيد حسين أحمـــد

٦- أ.د. هـــدى صالح النمر

٧- د. صادق رياض صادق

٨- د. سحر عبد الحليم البهائى

٩- د. حنان رجـــائى

١٠- د. أشرف عبد العليم شحات

١١- د. بدر أسماعيل

١٢- أ. سامح طلعت طاهـــر

١٣- أ. كريمة محمد الصغير

١٤- أ. ولاء حسين عبد الله

(ب) من خارج المعهـــد:

١٦- أ.د. وحيد مجاهـــد (زراعة عين شمس)

١٧- د. محمد عبـــاس (وزارة الزراعة)

١٨- أ.د. أشرف كمال عباس (وزارة الزراعة)

(ج) السكرتارية:

السيدة/ فردوس محمد رمضان

السيدة/ محاسن حسن أحمد فرج

السيدة/ أميمة أحمد محمد سلطان

## فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المقدمة | أ- د |
| تمهيد للدراسة | هـ- و |
| **الباب الأول :سمات السياسات الزراعية الراهنة ومؤشرات الأداء الإقتصادى للقطاع الزراعي.** | ١ |
| المقدمة | ١ |
| ١- الفصل الأول : دور القطاع الزراعي في خطط التنمية القومية | ٣ |
| تمهيد | ٣ |
| ١-١ أهداف ومحاور إستراتيجية التنمية الزراعية المصرية في التسعينات | ٣ |
| ١-١-١ أهم أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية المصرية في التسعينات | ٤ |
| ١-٢ أهم أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية المصرية حتى عام ٢٠١٧ | ٥ |
| ١-٣ أهم الانجازات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢- ٢٠٠٧) | ٧ |
| ٢- الفصل الثاني: سمات الاقتصاد الكلى للزراعة المصرية ودور الزراعة في الاقتصاد المصري. | ٩ |
| تمهيد | ٩ |
| ٢-١ سمات الاقتصاد الكلى للزراعة المصرية | ٩ |
| ٢-٢ دور الزراعة في الاقتصاد المصري | ١٤ |
| ٢-٢-١ مساهمة الزراعة في الناتج المحلى الاجمالى | ١٤ |
| ٢-٢-٢ الوزن النسبي للدخل الزراعي إلى اجمالى الدخل المحلى | ١٥ |
| ٢-٢-٣ نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية | ١٥ |
| ٢-٢-٤ الميزان التجاري الزراعي | ١٦ |
| ٣- الفصل الثالث : تقييم السياسات الزراعية في التسعينات | ١٧ |
| تمهيد | ١٧ |
| ٣-١ السياسات الزراعية المطبقة في التسعينات | ١٧ |
| ٣-١-١ السياسات الإنتاجية الزراعية | ١٧ |
| ٣-١-٢ السياسة التسويقية | ١٩ |
| ٣-١-٣ السياسة الائتمانية والاقراضية | ١٩ |
| ٣-١-٤ سياسات توفير الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي | ١٩ |
| ٣-١-٥ سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية | ٢١ |
| ٣-١-٦ سياسات استهلاك السلع الغذائية الرئيسية وتوفيرها | ٢١ |
| ٣-١-٧ سياسة الإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة القطاع الزراعي | ٢٢ |
| ٣-١-٨ سياسة الإصلاحات التشريعية | ٢٣ |
| ٣-١-٩ السياسات المشجعة للاستثمار الزراعي | ٢٣ |
| ٣-١-١٠ السياسة الخاصة باستصلاح واستزراع الأراضي | ٢٣ |
| ٣-١-١١السياسات المشجعة لتحسين الأوضاع التنافسية للصادرات | ٢٤ |
| 3-1-12سياسات التوسع الافقى والمشروعات الكبرى | ٢٤ |
| 3-1-12-1مشروع توشكي | ٢٥ |
| 3-1-12-2 مشروع شرق العوينات | ٣٠ |
| 3-1-12-3 مشروع شمال سيناء | ٣٣ |
| ٣-٢ تقييم آثار تطبيق السياسات الزراعية في التسعينات | ٣٦ |
| ٣-٢-١ الآثار الايجابية للسياسات الزراعية في التسعينات | ٣٦ |
| ٣-٢-٢ الآثار السلبية للسياسات الزراعية في التسعينات | ٣٨ |

تابع فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **الباب الثاني : القيود والمحددات التي تواجه تنمية القطاع الزراعي.** | ٤٠ |
| تمهيد | ٤٠ |
| الفصل الأول: القيود والمحددات الموردية | ٤١ |
| ٢-١الموارد المائية | ٤١ |
| ٢-٢ الموارد الأرضية | ٤٦ |
| ٢-٣ المناخ | ٥٤ |
| ٢-٤الموارد البشرية | ٥٥ |
| ٢-٥الموارد الرأسمالية | ٥٧ |
| الفصل الثانى: القيود والمحددات غير الموردية | ٦١ |
| ٢-١الأوضاع المؤسسية الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة | ٦١ |
| ٢-٢السياسات والأطر التنظيمية والتشريعية ذات العلاقة | ٦٣ |
| ٢-٣المرافق والخدمات الزراعية الداعمة | ٦٥ |
| ٢-٤النظم والأوضاع التسويقية | ٦٧ |
| ٢-٥الأنشطة والمشروعات المرتبطة والمتكاملة | ٧٠ |
| ٢-٦ المعوقات الثقافية والاجتماعية | ٧١ |
| **الباب الثالث : سياسات التبادل التجاري الزراعي في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية** | ٧٤ |
| ١- الفصل الأول : اتجاهات اسعار السلع الزراعية على المستوى العالمى والاقليمى والمحلى | ٧٤ |
| تمهيد | ٧٤ |
| ١-١ اتجاهات اسعار السلع الزراعية على المستوى العالمى | ٧٥ |
| ١-١-١ اتجاهات الاسعار العالمية لاهم سلع الاستيراد المصرية | ٧٥ |
| ١-١-٢ اتجاهات الاسعار العالمية لاهم سلع التصدير المصرية | ٧٦ |
| ١-٢ اتجاهات أسعار السلع الزراعية على المستوى الاقليمى | ٧٧ |
| ١-٣ اتجاهات أسعار السلع الزراعية على المستوى المحلى | ٧٨ |
| ٢- الفصل الثانى : الاتفاقيات التجارية المصرية | ٨١ |
| ٢-١ الاتفاقيات التجارية المصرية العربية . | ٨٢ |
| ٢-١-١ الاتفاقيات التجارية الثنائية | ٨٢ |
| ٢-١-٢ الاتفاقيات التجارية الجماعية | ٨٢ |
| ٢-١-٢-١ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية | ٨٢ |
| ٢-٢ الاتفاقيات التجارية المصرية الأفريقية | ٨٣ |
| ٢-٣ الاتفاقيات التجارية المصرية الأوروبية | ٨٤ |
| ٢-٣-١ اتفاقية المشاركة الأوروبية | ٨٤ |
| ٢-٣-٢ الاتفاقية التجارية بين مصر ودول الأفتـا | ٨٥ |
| ٢-٣-٣ الاتفاقيات التجارية في إطار الأورومتوسطية (الاتفاقية بين مصر وتركيا) | ٨٥ |
| ٢-٤ أثر الاتفاقيات التجارية على التبادل التجاري المصري | ٨٦ |
| ٢-٤-١ تأثير اتفاقية مصر وسوريا على التبادل التجاري المصري | ٨٨ |
| ٢-٤-٢ تأثير اتفاقية مصر ولبنان على التبادل التجاري المصري | ٨٩ |
| ٢-٤-٣ تأثير اتفاقية مصر وتونس على التبادل التجاري المصري | ٩٠ |
| ٢-٤-٤ تأثير اتفاقية مصر والمغرب على التبادل التجاري المصري | ٩١ |
| ٢-٤-٥ تأثير اتفاقية مصر والأردن على التبادل التجاري المصري | ٩٢ |
| ٢-٤-٦ تأثير اتفاقية مصر والعراق على التبادل التجاري المصري | ٩٤ |
| ٢-٤-٧ تأثير اتفاقية مصر وليبيا على التبادل التجاري المصري | ٩٥ |
| ٢-٤-٨ تأثير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية على التبادل التجاري المصري | ٩٥ |
| ٢-٤-٩ تأثير اتفاقية الكوميسا على التبادل التجاري المصري | ٩٨ |
| ٢-٤-١٠تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي على التبادل التجارى المصري | ٩٩ |

## تابع فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| ٢-٤-١١ تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر ودول الافتا على التبادل التجاري المصري | ١٠٠ |
| ٢-٤-١٢تأثير الاتفاقية التجارية بين مصر وتركيا على التبادل التجاري المصري | ١٠٠ |
| ٣- الفصل الثالث : الاتفاقيات التجارية الزراعية المصرية على المستوى الدولى : كيفية الاستفادة من الاتفاقيات الدولية فى نمو الصادرات الزراعية | ١٠١ |
| تمهيد | ١٠١ |
| ٣- كيفية الاستفادة من الاتفاقيات الدولية في نمو الصادرات الزراعية | ١٠١ |
| ٣-١ اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية | ١٠١ |
| ٣- ٢ اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الافتـــا | ١٠٥ |
| ٣-٣ السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا ( الكوميسا ) | ١٠٦ |
| ٣-٤ اتفاقية أغادير | ١٠٧ |
| ٣-٥ اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا | ١٠٨ |
| ٣-٦ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | ١١٠ |
| ٣-٧ الاتحاد الجمركي العربي | ١١٢ |
| ٤- الفصل الرابع : الآثار المحتملة لجولة الدوحة فيما يتعلق بالملف الزراعى على صادرات مصر الزراعية للاتحاد الاوروبى | ١١٥ |
| تمهيد | ١١٥ |
| ٤-١ جولة الدوحة للتنمية : المضمون والاهداف | ١١٦ |
| ٤-٢ التطورات المتعلقة بالملف الزراعى بمنظمة التجارة العالمية حتى بدء جولة الدوحة | ١١٨ |
| ٤-٣ تطور المفاوضات متعددة الاطراف حول الملف الزراعى فى جولة الدوحة | ١٢١ |
| ٤-٣-١ مضمون صفقة يوليو | ١٢٢ |
| ٤-٣-٢ المعوقات الخاصة بالملف الزراعى فى جولة الدوحة | ١٢٤ |
| ٤-٤ صادرات مصر الزراعية للاتحاد الاوروبى فى ظل اتفاقية المشاركة بين الطرفين | ١٢٥ |
| ٤-٤-١ الاطار التنظيمى للعلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الاوروبى | ١٢٥ |
| ٤-٤-٢ المزايا التى تتمتع بها الصادرات الزراعية فى اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية | ١٢٥ |
| ٤-٤-٣ اهم المعوقات التى تواجة نفاذ الصادرات الزراعية المصرية لاسواق دول الاتحاد الاوروبى فى ظل منظمة التجارة العالمية واتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية | ١٢٧ |
| ٤-٥ الآثار المحتملة لنتائج جولة الدوحة للتنمية بشان الملف الزراعى على الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الاوروبى | ١٢٩ |
| ٤-٥-١ اثار النتائج المتوقعة لجولة الدوحة على الصادرات الزراعية المصرية | ١٣٠ |
| ٤-٥-٢ اثار النتائج المتوقعة لجولة الدوحة على صادرات مصر الزراعية للاتحاد الاوروبى | ١٣١ |
| **الباب الرابع : الملامح الرئيسية للسياسات الزراعية المقترحة.** | ١٣٤ |
| ١- الفصل الأول : توجهات الاستثمارات الزراعية ومصادر تمويلها | ١٣٤ |
| تمهيد | ١٣٤ |
| ١-١محددات الاستثمار في القطاع الزراعي | ١٣٤ |
| ١-٢الاستثمارات الزراعية ومصادر التمويل الزراعي المختلفة | ١٣٥ |
| ١-٢-١الاستثمارات الزراعية المنفذة خلال الخطط الخمسية الخمسة (٨٢/١٩٨٣-٨٦/ ١٩٨٧) وحتى (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧) | ١٣٥ |
| ١-٢-٢مصادر التمويل | ١٣٧ |
| ١-٢-٢-١التمويل الأجنبي | ١٣٧ |
| ١-٢-٢-٢التمويل المحلى | ١٤٠ |
| ١-٣ رؤية مستقبلية لسياسة الاستثمار والتمويل الزراعي | ١٤٩ |
| ١-٣-١فيما يتعلق بالاستثمارات الحكومية | ١٥٠ |
| ١-٣-٢فيما يتعلق بالقروض والمنح الأجنبية | ١٥٠ |
| ١-٣-٣بالنسبة للجمعيات التعاونية | ١٥٠ |
| ١-٣-٤فيما يتعلق ببنك التنمية والائتمان الزراعي | ١٥١ |
| ١-٣-٥بالنسبة لصغار المزارعين | ١٥١ |

تابع فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| ٢- الفصل الثاني : سياسات الإنتاج الزراعي من السلع والمنتجات الغذائية وسياسات الاستهلاك | ١٥٣ |
| تمهيد: | ١٥٣ |
| ٢-١ النمط المحصولى فى مصر والاعتبارات التى تحكم تكوينة | ١٥٣ |
| ٢-١-١ اعتبارات الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي من الحبوب لمواجهة الطوارئ | ١٥٣ |
| ٢-١-٢ الألياف ضرورة لصناعة الغزل والنسيج | ١٥٤ |
| ٢-١-٣ الاعلاف ضرورة للحيوانات الزراعية | ١٥٤ |
| ٢-١-٤ الحاصلات البستانية ضرورة للتصدير والصناعات الغذائية | ١٥٦ |
| ٢-١-٥ الحاصلات الزيتية ضرورة لاستخراج وتكرير الزيوت الآدمية | ١٥٨ |
| ٢-٢ سياسة إنتاج الغذاء في مصر وتحدياتها | ١٥٩ |
| ٢-٢-١ محدودية الأرض والمياه ووفرة العمل | ١٥٩ |
| ٢-٢-٢ الحمولة السكانية الأرضية العالية | ١٥٩ |
| ٢-٢-٣التقزم الحيازي للأرض الزراعية | ١٦٠ |
| ٢-٢-٤ تدنى نسب الاكتفاء الغذائي من المجموعات الغذائية المختلفة | ١٦٠ |
| ٢-٣سياسة الإنتاج الزراعي المقترحة | ١٦١ |
| ٢-٤سياسية استهلاك الغذاء في مصر | ١٦٥ |
| توطئة: | ١٦٥ |
| ٢-٤-١ النمط الحالي لاستهلاك الغذاء في مصر(التركيب والمحددات) | ١٦٥ |
| ٢-٤-٢ العوامل المؤثرة على نمط الاستهلاك الغذائي فى مصر | ١٦٧ |
| ٢-٤-٢-١العوامل المؤثرة على نصيب الفرد من السعرات الحرارية | ١٦٧ |
| ٢-٤-٢-١-١دخل الفرد | ١٦٧ |
| ٢-٤-٢-١-٢أسعار الحبوب | ١٦٧ |
| ٢-٤-٢-١-٣العادات الغذائية | ١٦٨ |
| ٢-٤-٢-٢ العوامل المؤثرة على استهلاك البروتين | ١٦٨ |
| ٢-٤-٢-٢-١أسعار البروتينات النباتية والحيوانية | ١٦٩ |
| ٢-٤-٢-٢-٢مرونة الدخل | ١٦٩ |
| ٢-٤-٢-٢-٣وفرة أو نقص مصادر البروتين الحيوانى | ١٦٩ |
| ٢-٤-٢-٢-٤ فاقد الإنتاج الزراعي | ١٧١ |
| ٢-٤-٣السياسات المرتبطة بالاستهلاك | ١٧٢ |
| ٢-٤-٤سياسات ترشيد استهلاك السلع الغذائية | ١٧٢ |
| ٢-٤-٥حـزمة من السياسات المقترحة في مجال الغذاء والتغذية | ١٧٣ |
| ٢-٤-٥-١سياسات الغـذاء | ١٧٣ |
| ٢-٤-٥-٢سياسات التغذيـة | ١٧٤ |
| ٢-٤-٥-٣سياسة الإنتاج من أجل الصناعة | ١٧٤ |
| ٢-٤-٥-٤الوفاء باحتياجات قطاع الإنتاج الحيواني والداجنى | ١٧٥ |
| ٢-٥سياسة إدارة القطاع الزراعي | ١٧٥ |
| ٢-٥-١ وزارة الزراعة | ١٧٦ |
| ٢-٥-٢التعاونيات الزراعية | ١٧٦ |
| ٢-٥-٣اتحادات المنتجين الزراعيين | ١٧٦ |
| ٢-٥-٤ البنك الزراعي (بنك الفلاحين) | ١٧٦ |
| ٢-٥-٥المجلس الزراعي | ١٧٧ |
| ٣- الفصل الثالث: توجهات سياسة دعم المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي | ١٧٩ |
| مقدمة | ١٧٩ |
| ٣-١ماهية الدعم | ١٨٠ |
| ٣-٢دعم السلع الغذائية في مصر | ١٨٠ |
| ٣-٢-١مخصصات وهيكل دعم السلع والمنتجات الغذائية | ١٨١ |
| ٣-٢-٢المقررات التموينية من السلع الغذائية | ١٨٣ |
| ٣-٢-٣ أوجه القصور فى منظومة الدعم السلعي | ١٨٤ |

## تابع فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| ٣-٣ دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي | ١٨٧ |
| ٣-٣-١ تطور دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي | ١٨٧ |
| ٣-٣-٢أوجه القصور في سياسة دعم مستلزمات الإنتاج | ١٨٩ |
| ٣-٤ سبل إصلاح أنظمة الدعم في مصر | ١٩٠ |
| ٣-٤-١سبل إصلاح أنظمة دعم السلع الغذائية | ١٩٠ |
| ٣-٤-٢ سبل إصلاح أنظمة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي | ١٩٧ |
| ٤- الفصل الرابع : السياسات التسويقية والتوزيعية وتوفير البنية الأساسية للعمليات التسويقية | ٢٠٠ |
| تمهيد: | ٢٠٠ |
| ٤-١ سياسة تسويق المنتجات الزراعية في مصر | ٢٠٠ |
| ٤-٢ أهم العوامل المؤثرة على تسويق السلع الزراعية | ٢٠١ |
| ٤-٣ خصائص الهيكل التسويقي الزراعي المصري | ٢٠١ |
| ٤-٤ متطلبات نجاح النشاط التسويقي الزراعي | ٢٠٢ |
| ٤-٥ مقترح لهيكل تنظيمي لجهاز التسويق الزراعي | ٢٠٣ |
| ٤-٦ نموذج لمقترح لبرنامج المعلومات السوقية ونشر الأسعار الزراعية | ٢٠٦ |
| ٥- الفصل الخامس: سياسات تنمية وتطوير التصنيع الزراعي | ٢٠٩ |
| مقدمة | ٢٠٩ |
| ٥-١ أهداف التصنيع الزراعي | ٢٠٩ |
| ٥-٢ السلع الزراعية الأكثر ملاءمة للتصنيع الزراعي | ٢١٠ |
| ٥-٣ أساليب ومتطلبات التصنيع الزراعي | ٢١٢ |
| ٥- ٤ إستراتيجية وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في تنمية التصنيع الزراعي | ٢١٤ |
| ٥-٥ سياسة التصنيع الزراعي المقترحة لتنمية الصناعات الزراعية | ٢١٦ |
| ٥-٥-١ مقومات سياسة التصنيع الزراعي المقترحة | ٢١٦ |
| ٥-٥-١-١ التعاقدات المسبقة مع المنتجين الزراعيين لضمان توفير المواد الخام اللازمة للتصنيع الزراعي | ٢١٦ |
| ٥-٥-١-٢ التمويل | ٢١٧ |
| ٥-٥-١-٣التسويق | ٢١٧ |
| ٥-٥-١-٤التسعير | ٢١٨ |
| ٥-٥-٢ التجمعات الصناعية الزراعية | ٢١٩ |
| ٥-٥-٣ مناطق ومراكز التجمعات الصناعية الزراعية المقترحة | ٢٢٠ |
| ٥-٥-٣-١ في أراضي الدلتا | ٢٢٠ |
| ٥-٥-٣-٢ في الأراضي الصحراوية والمستصلحة | ٢٢١ |
| ٥-٥-٤منهجية تخصيص أراضي التجمعات الصناعية الزراعية | ٢٢١ |
| ٥-٦ سياسة تصنيع المخلفات الزراعية | ٢٢٢ |
| ٥-٧ سياسة الارتقاء بجودة وسلامة المنتجات | ٢٢٣ |
| الباب الخامس : التكنولوجيا الزراعية والخدمات المساندة | ٢٢٤ |
| ١- الفصل الأول: اتجاهات التغيرات التكنولوجية وأثرها على الإنتاج الزراعى | ٢٢٤ |
| مقدمة | ٢٢٤ |
| ١-١ مفهوم التكنولوجيا الزراعية | ٢٢٤ |
| ١-١-١التكنولوجيا الميكانيكية | ٢٢٤ |
| ١-١-٢ التكنولوجيا البيولوجية والكيماوية | ٢٢٥ |
| ١-١-٣ تكنولوجيا التشعيع | ٢٢٥ |
| ١-١-٤ تكنولوجيا متطورة | ٢٢٥ |
| ١-٢ مقومات التغير التكنولوجي في التنمية الزراعية | ٢٢٥ |
| ١-٢-١استخدام مدخلات زراعية مستحدثة | ٢٢٥ |
| ١-٢-٢ادخال أساليب زراعية مستحدثة | ٢٢٥ |
| ١-٢-٣زيادة الموارد الطبيعية | ٢٢٥ |
| ١-٢-٤زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى | ٢٢٥ |
| ١-٢-٥ التوفير في الوقت والجهـد | ٢٢٦ |

## تابع فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| ١-٢-٦ المساهمة في تنمية الصادرات وزيادة القدرة التنافسية لها في ظل التغيرات المحلية | ٢٢٦ |
| ١-٣ أهم التقنيات الحديثة في أساليب وممارسات الإنتاج الزراعي | ٢٢٧ |
| ١-٤ أهم التقنيـــات الحديثة | ٢٣٤ |
| ٢- الفصل الثانى : إمكانيـــة النهوض بالخدمات المساندة في قطـــاع الزراعة | ٢٣٩ |
| ٢-١ الإرشاد الزراعي كمكون من مكونات التنمية الزراعية | ٢٣٩ |
| ٢-١-١ التدريب الفعال لهيكل الجهاز الارشادى | ٢٤٠ |
| ٢-١-١-١ تدريب الإخصائيين الإرشاديين | ٢٤٠ |
| ٢-١-١-٢تدريب المرشدين الزراعيين بالقرى | ٢٤٠ |
| ٢-١-١-٣ تدريب القادة الريفيين | ٢٤١ |
| ٢-١-١-٤ تدريب الزراع بواسطة القادة الريفيين (المدارس الحقلية) | ٢٤١ |
| ٢-١-٢ تخطيط وتنفيذ البرامج الإرشادية، وبرامج نقل التكنولوجيا، وتنظيم الحملات القومية للنهوض بكافة الأنشطة الزراعية | ٢٤١ |
| ٢-١-٢-١ وسائل تنفيذ البرامج الإرشادية | ٢٤٣ |
| ٢-١-٢-٢ الخدمات الإرشادية المجانية المقدمة من وزارة الزراعة للزراع | ٢٤٤ |
| ٢-١-٣إمكانيات تطوير العمل الارشادى ورفع كفـــاءته | ٢٤٥ |
| ٢-٢ دور الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان فى المرحلة الراهنة | ٢٤٧ |
| تمهيد | ٢٤٧ |
| ٢-٢-١ إستراتيجية التعاون الزراعي في ظل التغيرات الحالية والمستقبلية | ٢٥٠ |
| ٢-٢-١-١ التعديلات الخاصة بالسياسات والاستراتيجيات | ٢٥٢ |
| ٢-٢-١-٢ تجميع الاستغلال المز رعى وتنظيم الدورة الزراعية | ٢٥٢ |
| ٢-٢-١-٣ أنشاء بنك التعاون للتمويل الذاتي للتعاونيات | ٢٥٤ |
| ٢-٢-١-٤ مستقبل التسويق التعاوني في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي | ٢٥٦ |
| ٢-٢-١-٥ الميكنة الزراعية ودور التعاونيات في تطويرها | ٢٥٨ |
| ٢-٢-١-٦ دور تعاونيات الائتمان في توزيع مستلزمات الإنتاج | ٢٥٩ |
| ٢-٢-١-٧ دور التعاونيات في القيام بالمشروعات الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي | ٢٦١ |
| ٢-٢-١-٨ تطوير التشريعات القانونية للتعاونيات الزراعية | ٢٦٢ |
| ٢-٣ بنك التنمية والائتمان الزراعي. | ٢٦٥ |
| ٢-٣-١ مشاكل بنك التنمية والائتمان الزراعي ومحاولات إيجاد الحلول المناسبة لها | ٢٦٦ |
| ٢-٣-١-١مشكلة تعثر العملاء في سداد مديوناتهم | ٢٦٦ |
| ٢-٣-١-١-١الإجراءات التي اتخذها البنك لضبط عملية الاقتراض وتقليص مشاكل التعثر | ٢٦٧ |
| ٢-٣-١-٢ مشاكل تسليم مستلزمات الإنتاج إلى المزارعين عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعي. | ٢٦٨ |
| ٢-٣-١-٢-١ بعض الحلول المقدمة لحل مشكلة توزيع الأسمدة | ٢٧٠ |
| ٢-٣-١-٣ مشكلة المغالاة فى الضمانات المطلوبة للائتمان | ٢٧١ |
| ٢-٣-٢ الوضع القانوني لبنك التنمية والائتمان الزراعي في إطار مشروع القرار المعد لإعادة هيكلة البنك أداريا، وفنيا، وماليا. | ٢٧٢ |
| ٢-٤البحوث الزراعية وكيفية الاستفادة منها وتطويرها | ٢٧٥ |
| الباب السادس : توفير المتطلبات المناسبة للنمو والتنمية الزراعية | ٢٧٨ |
| ١- تطوير دور الحكومة من حيث الإجراءات المتعلقة بالتنمية الزراعية والبحوث والإرشاد الزراعى والإدارة المزرعية | ٢٧٨ |
| ١-١ تطوير دور الحكومة من حيث الإجراءات المتعلقة بالتنمية الزراعية | ٢٧٨ |
| ١-١-١تطوير دور الحكومة من حيث توفير المتطلبات التي تساعد على تحقيق التنمية الزراعية الأفقية | ٢٧٨ |

## تابع فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| ١-١-٢تطوير دور الحكومة من حيث إتاحة الإئتمان الزراعى للمنتجين | ٢٧٩ |
| ١-١-٣ دور الحكومة في تفعيل صناديق موازنة أسعار المنتجات الزراعية | ٢٨٠ |
| ١-١-٤ تفعيل دور الحكومة من حيث توفير المتطلبات المؤسسية للقطاع الزراعى | ٢٨٠ |
| ١-١-٥ تطوير دور الحكومة في توفير المتطلبات التى تعمل على تحسين البيانات والمعلومات الزراعية | ٢٨١ |
| ١-٢ تطوير دور الحكومة في مجال تعزيز منظومة البحوث الزراعية | ٢٨١ |
| ١-٣ تطوير دور الحكومة في مجال الإرشاد الزراعي | ٢٨٢ |
| ٢- تطوير وتشجيع دور القطاع الخاص فيما يتعلق بتوفير الإستثمارات ومستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق المنتجات الزراعية وتصديرها | ٢٨٤ |
| ٣- تطوير دور مؤسسات المجتمع المدنى في الريف المصرى لتحقيق التنمية الزراعية | ٢٨٥ |
| ٣-١ العمل على تكوين تعاونيات زراعية حقيقية تعبر عن مصالح المزارعين | ٢٨٥ |
| ٣-٢ تشجيع إنشاء روابط مستخدمي مياه الري | ٢٨٥ |
| الملخص والتوصيات | ٢٨٧ |
| الملاحق | ٣١١ |
| المراجع | ٣٢٥ |

# مقدمة

مازالت الزراعة وستظل قاعدة الاقتصاد المصري ففيها يعيش غالبية السكان (أكثر من ٦٠%)، ويعمل بها ويتعيش عليها الجانب الأكبر من المجتمع، وتعطي المواد الخام للصناعة، كما أنها تقدم نحو ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وهى التي أعانت الشعب المصري على الاستمرار. والفترات التي تدنت فيها الزراعة تدنى الاقتصاد القومي والعكس صحيح، ومن ثم فنحن في غنى عن التأكيد على أهمية ودور الزراعة وضرورة الاهتمام بها عامة.

فالزراعة – إنتاج الغذاء– هى نقطة البدء والارتكاز في عملية التنمية، ومن ثم فان الاهتمام بالزراعة يعد من أولويات أهداف الخطة، إن لم تكن هدفها الأول ترتيباً. حيث لا تنمية بدون غذاء، وغذاء منتج محلياً أي بالاعتماد علي القدرة الذاتية للقطاع، أو علي الأقل يغطي الإنتاج المحلي الجزء الاستراتيجي من الاستهلاك.

إن التخلي عن تنمية قطاع الزراعة خلال النصف قرن الأخير في غالبية إن لم يكن كل الدول النامية أدي بها إلي أن تصبح مستورده للغذاء ومن ثم رهينة للدول المصدرة للسلع الغذائية (كالقمح/ الذرة/ السكر/ الزيوت النباتية..) وقد كانت تلك خطة استعمارية خبيثة من الدول المتقدمة حيث عملت علي إقناع الدول النامية بالاهتمام بالقطاع الصناعي بمقولة انه أساس التنمية وعلامة التقدم وفرحت بذلك الدول المتخلفة وساعدتها الدول المتقدمة، وتم التخلي عن تطوير وتنمية القطاع الزراعي ومن ثم تدنت إنتاجيته وعجز عن ملاحقة زيادة الاستهلاك الغذائي في تلك الدول. وبالتالي أصبحت تابعة وخاضعة للدول المصدرة للسلع الغذائية.

وللزراعة في مصر تاريخ طويل " فهي أرض الزراعة بالدرجة الأولي، مهدها علي الأرجح، وأكثفها علي وجه اليقين"، فهي من أوائل الدول – إن لم تكن الأولي – التي عرفت الزراعة المستقرة وأساليب الري. وكان ولا يزال للزراعة دور رئيسي في ماضي وحاضر مصر. والفترات التي ازدهرت فيها الزراعة ازدهرت مصر والعكس. ذلك لأن ازدهار الزراعة يكفي الاحتياجات ويحول الفائض للقطاعات الأخرى لتنميتها، وإذا كان هناك عجز في الإنتاج الزراعي فانه سيعيق عملية التنمية بأكملها. وبالتالي فان تأخر التنمية في مصر راجعاً إلي العجز والقصور في الإنتاج الزراعي أولاً، والعوامل الأخرى المتعلقة بالتنمية ثانياً.

والزراعة في مصر هي زراعة بلا رعي – زراعة مصنوعة وليست طبيعية، زراعة حبوب وبرسيم وألياف وخضر وفاكهة بصفة أساسية. والزراعة – تاريخياً – كانت تتسيدها خمسة محاصيل من حيث المساحة وهي (البرسيم/ الذرة/ القطن/ القمح/ الأرز) وبمساحات نحو ٢، ٢، ١,٥، ١,٥، ١,٥ مليون فدان لكل منها علي الترتيب. ولكن تبدل هذا الترتيب حالياً منذ بداية التسعينات لتصبح

مساحة القمح ٢,٤ مليون فدان، ٢,٣ للبرسيم، ١,٩ للذرة، ١,٥ للأرز، ثم القطن نحو ٠,٦ مليون فدان. وهذا التبدل في الترتيب يرجع لعوامل اقتصادية في المكان الأول وعوامل فنية في المكان الثاني. ومن هذه العوامل المناخ والتربة وهي عوامل فنية فيزيقية، والسكان والمدن وهي عوامل اقتصادية بالإضافة إلي الأسعار النسبية.

تباين وضع الزراعة عبر التاريخ، فمن زراعة تحقق فائضاً كبيراً، إلي زراعة تكفي بالكاد الاحتياجات المحلية، إلي زراعة تحقق عجزاً كبيراً ولا تغطي إلا جزءاً يسيراً من الطلب المحلي وهي تلك المرحلة التي نحن بصددها. لم يكن ذلك راجعاً لتدني الإنتاجية أو تدهور خصوبة التربة أو قلة المياه، ولكنه راجعاً بصفة أساسية لزيادة السكان وعدم زيادة الموارد الزراعية في المقابل، ومن ثم فإن استمرار تلك الأوضاع سيؤدي إلي عجز وقصور في توفير الاحتياجات الزراعية – غذائية وغير غذائية – محلياً خلال الربع قرن القادم، وهذا مكمن الخطر. ومن ثم أتصف الوضع الزراعي الراهن بخصائص ومحددات لابد من التعامل معها لتحقيق التنمية الزراعية المستهدفة.

ومع أهمية القطاع الزراعي فهو عرضه لمخاطر وتقلبات تنعكس آثارها بشدة على مجمل الاقتصاد القومي وبالتالي عملية التنمية في المجتمع، فهي عرضه للتقلبات المناخية وتقلبات السوق، وحرية التجارة، والاحتكار والإغراق ومن ثم التقلبات السعرية الشديدة المؤثرة على دخول المنتجين كذلك الاقتصاد القومي.

ومع محدودية الموارد وعدم التناسب في معدل نموها بالنسبة لمعدل نمو السكان فستزداد الفجوة بين الطلب المحلي وبين العرض من الإنتاج الزراعي بما ينعكس على مستوى المعيشة ومستوى التنمية في المجتمع. وبالضرورة سيزداد الاعتماد على الخارج لتغطية باقي الاحتياجات الغذائية، وستتعثر الصادرات الزراعية وتفقد السلع التصديرية أسواقها.

وقد جاءت هذه الدراسة لتدعم هدف التنمية الزراعية بالتعرض لمختلف الجوانب التي تدعم وتساند عملية التنمية وتزيد من فرص نمو الزراعة، سواء فرص داخلية أو خارجية.

تهدف الدراسة إلى تقييم السياسات الزراعية الراهنة في ضوء اقتصاديات السوق الحر ومدى تأثير هذه السياسات على أداء الأقتصاد القومى بصفة عامة وأداء القطاع الزراعى بصفة خاصة وذلك فيما يتعلق بتنمية القطاع الريفى وتطور مستويات المعيشة وفقاً للأهداف القومية لخطط التنمية، مع تحديد القيود والمعوقات التى تواجه واضعى السياسات الزراعية فيما يتعلق بخطط تنمية القطاع الزراعى المصرى والقوانين والإجراءات المصاحبة لها، هذا إلى جانب وضع بعض المقترحات لمكونات السياسات الزراعية المستقبلية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية.

وقد تبنت الدراسة المنهجية الأستقرائية مع استخدام بعض الأساليب الأحصائية في تحليل البيانات المتاحة، وتم الاستعانة بالدراسات والبحوث والبيانات والمعلومات المتاحة في مجال الدراسة.

وجاءت الدراسة في ستة أبواب؛ يتناول الباب الأول سمات السياسة الزراعية الراهنة ومؤشرات الآداء الاقتصادي للقطاع الزراعي. فى حين يستعرض الباب الثانى : التحديات التى تواجه تنمية القطاع الزراعي. بينما يتناول الباب الثالث : سياسة التبادل الزراعي فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية . ويتعرض الباب الرابع للملامح الرئيسية للسياسات الزراعية المقترحة، في حين يستعرض الباب الخامس التكنولوجيا الزراعية والخدمات المساندة، أما الباب السادس فيتناول توفير المتطلبات المناسبة للنمو والتنمية الزراعية، هذا بالإضافة للملخص والتوصيات.

وفي النهاية أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد الدراسة من السادة المستشارين والخبراء الأوائل والخبراء والباحثين والباحثين المساعدين والسكرتارية، مع تمنياتى بأن تحقق الدراسة الهدف منها.

والله ولى التوفيق

الباحث الرئيسى

**(أ.د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب)**

تمهيد للدراسه

المتغيرات المحلية والإقليمية:

تهدف الدراسة إلى التعرف على السياسات الزراعية المستقبلية فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية، لذلك من الأهمية بمكان التعرف أولاً على هذه المتغيرات التى يدور فى محتواها ومضمونها هذه الدراسة :

(أ) أهم المتغيرات المحلية المؤثرة على أداء القطاع الزراعى

من أهم المتغيرات المحلية التى شهدتها مصر منذ منتصف الثمانينات وخلال التسعينات وحتى الآن ما يلى:

١- التحول من نظام الاقتصاد الألزامى على نظام الاقتصاد الحر (آليات السوق الحر).

٢- حدوث تغيرات هيكلية فى البنيان الاقتصادى القومى من خلال سياسات الاصلاح الاقتصادى وإعادة هيكلة قطا الزراعة.

٣- خصخصة المؤسسات والهيئات (التى تمثل مرافق ومقومات أساسية للعملية الإنتاجية الزراعية، أو تقدم خدمات مساندة رئيسية للقطاع العريض من صغار المنتجين وفقراء المزارعين)، ضمن برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والتوجه نحو تقليص الدور المباشر للدولة فى ممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية وإعطاء الدور الأكبر فى هذا الشأن للقطاع الخاص وتعميق دوره فى عملية التنمية الزراعية.

٤- انتهاج سياسات متكاملة لتحرير القطاع الزراعى وتحرير الأسعار الزراعية.

٥- إنشاء معاهد ومعامل مراكز البحوث الزراعية بهدف تطوير العملية البحثية ونقل التكنولوجيا.

٦- تغير السياسات الزراعية والاتجاه لسياسة تشجيع الصادرات الزراعية ودعم التنافسية للمنتجات الزراعية وتغير المفهوم من تصدير الفائض إلى تصدير الممكن تصديره .

(ب) أهم المتغيرات الإقليمية المؤثرة على أداء القطاع الزراعى

١- انقسام الاتحاد السوفيتى إلى العديد من الدول وتحول الكثير منها إلى إتباع سياسة الاقتصاد الحر .

٢- ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومن أهمها الوحدة الاقتصادية لدول السوق الأوربية المشتركة والتى تمخضت عن الاتحاد الأوروبى، وظهور بعض دول الشرق الأقصى بقيادة اليابان كقوة اقتصادية فى إطار ما يعرف بالآسيان، هذا إلى جانب اتفاقية

التجارة الحرة (النافتا) بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة، وغيرها من التكتلات الاقتصادية التى تعكس مولد عصر الكيانات الاقتصادية الضخمة.

٣- التوصل إلى أهم الاتفاقيات العالمية للقرن وهى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية والمعروفة باسم الجات التى وقعت نهائياً بالمغرب فى ابريل ١٩٩٤ لتدخل حيز التنفيذ فى يناير ١٩٩٥ كبداية لظهور منظمة التجارة العالمية (WTO) وانتهاء فترات التيسير المسموح بها بداية من يناير ٢٠٠٥، مما ينعكس على اقتصاديات دول العالم سواء بالسلب أو الإيجاب، حيث تأسست هذه المنظمة على عملية تحرير التجارة العالمية مما يعد أحد المتغيرات الاقتصادية التى تلقى بظلالها على اقتصاديات الدول المشاركة ومنها مصر .

٤- دخول مصر فى محادثات الشراكة الأوروبية (مصر والاتحاد الأوروبى) تهدف لايجاد حل بديل لاتفاق التعاون القائم منذ عام ١٩٧٧، وذلك من خلال توسيع قاعدة المشاركة من كافة مؤسسات الدولة ورجال الأعمال لبلورة الموقف التفاوضى لمصر بهدف مراعاة طبيعة المصالح القومية فى إطار الاستراتيجية العامة للدولة، مع الأخذ فى الاعتبار الميزات التنافسية والنسبية للمنتجات المصرية، وعدم المساس بأى مميزات أتيحت لمصر فى الاتفاق المصرى الأوروبى الحالى والعمل على تعظيم الاستفادة من هذه المزايا، وذلك فى ظل اتفاقية الجات .

٥- المستجدات على الساحة السياسية والأمنية والعسكرية داخل القارة الأفريقية أو حولها، بالإضافة للحروب والمجاعات فى بعض الدول الأفريقية... إلى غيرها من الأوضاع القائمة.

## (جـ) أهم المتغيرات العالمية :

١- أزمة الغذاء العالمية .

٢- أزمة الطاقة العالمية والاتجاه إلى استخدام بعض المحاصيل الزراعية فى انتاج الطاقة.

٣- الأزمة المالية العالمية .